# المصريون المتمصرون

حدث منذ أيام أن قرأت فى مجلة الاثنين الأسبوعية خبرا هزنى هزا شديدا ، وفحواه أن سيدة مصرية من صاحبات الملايين ماتت أخيرا ووجد فى وصيتها أنها تتبرع بمبلغ مليون جنيه تركى للمشروع الوطنى فى دولة أجنبية ولا تتبرع بمليم واحد للخزانة المصرية ولا للأعمال الخيرية المصرية .

وهذا الخبر يؤذى الشعور الوطنى بل الشعور الإنسانى ، فكثيرون من المصريين — عن طريق قانون الجنسية ممن لا تجرى الدماء المصرية فى عروقهم — يتمتعون بخيرات مصر وعرق أبنائها ودمائهم ، وينتفعون بهذا التمصر كل الانتفاع ؛ ولكنهم لا يحبون المصريين ، ولا يشاركونهم شعورهم ، فيعيشون بمعزل عنهم ، وكأنهم شعب آخر فى داخل الشعب .

وهذه روح خبيثة — بلا شك — لا تتناسب مع كرم مصر فى معاملتهم وتسامحها مع نزلائها والمتجنسين بجنسيتها ، ولكن وصفها بالخبث لا يعود على مصر بفائدة عملية ، فلا بد من تصرفات عملية تحفظ لمصر — فى مثل هذه الحالة — أموالها المستقطرة من دماء أبنائها .

وقد شرع كثير من الدول قوانين بعدم إخراج النقود ، ولا نريد أن نشير — مؤقتا — بسن قانون عام من هذا النوع ، فقد لا يكون موقف البلاد المالى والاقتصادى مستعدا لاحتمال نتائجه ، ولكن يمكن مع هذا سن تشريع يتناول مثل هذه الحالة التى تقدم ذكرها ، فيحد من سوء تصرف أصحاب الأموال .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن قانون ضريبة التركات لا يزال يتعثر فى خطاه منذ عامين ، ويفوت على الخزانة العامة أموالا طائلة هى فى أمس الحاجة إليها لتكسب شيئا من المرونة أمام المنافع الضخمة التى تنوء بها ؛ فضلا على أن هذه الضريبة أعدل الضرائب جميعا ، ولو كان هذا القانون قائما لرد إلى المصريين جزءا من أموالهم التى تتسرب إلى خارج البلاد .

ونعود بالنصيحة لهؤلاء الذين يعيشون فى مصر منعمين ويستمتعون بحقوق الجنسية المصرية ، ثم ينسون هذا كله فى مجال الخدمة الاجتماعية والتبرعات الخيرية ، ونصيحتنا إليهم أن يتقوا مغبة هذه الروح المتعصبة إذا سرت كذلك إلى نفوس المصريين المنسيين ، وهم يرون غيرهم يتمتع بأموالهم وهم منها محرومون .

وقد تسامح قانون الجنسية الأخير تسامحا شديدا ليهيئ للمجتمع المصرى أن يهضم العناصر التى تتجمع فيه ، وقد عرفت مصر بتغليب صبغتها وروحها على كل عنصر غير مصرى يحل بها فى تاريخها الطويل ومن الخير للجميع أن تسود بينهم روح المودة والتعاطف بالأعمال لا بالأقوال فالمستقبل للجميع معا

مصرى